

تقرير مجلس الإدارة

القسم الأول
التطورات
الاقتصادية
العامّة

01 - 1

إنكماش إقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً ملحوظاً في العام ٢٠٢٠ مع تسجيله معدل نمو سلبي بلغ -٣,٣٪. وسجلت معظم الدول الوازنة من متقدمة وناشئة نمواً سلبياً وركوداً واضحاً، اختلفت وتيرته بين دولة وأخرى بحسب درجة اعتمادها على السياحة وتصدير السلع الأولية وأمور أخرى، وحتى الصين التي نما اقتصادها بحوالي ٢,٣٪، أي بأدنى معدل تعرفه منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي. ومثالاً على ذلك، بلغ معدل الانكماش الاقتصادي -٣,٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و-٦,٦٪ في منطقة اليورو و-٩,٩٪ في بريطانيا و-٥,٤٪ في كندا و-٤,٨٪ في اليابان و-٨,٠٪ في الهند و-٣,١٪ في روسيا و-٤,١٪ في كل من البرازيل والمملكة العربية السعودية. ويعود السبب الأساسي لهذا الانكماش العالمي الى مفاعيل جائحة كوفيد ١٩ والخسائر البشرية والمادية الفادحة التي ارتبطت بها، علماً أن هذا الانكماش كاد أن يكون أعمق وتاريخياً لولا الدعم الاستثنائي الذي قام به العديد من الدول من خلال سياسات وقوانين وإجراءات هادفة الى دعم دخل الأفراد والأسر والرعاية الصحية واستمرار الحد الأدنى من عمل الشركات والحركة الاقتصادية.

01 - 2

توقعات صندوق النقد الدولي

وتشير التوقعات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى تعافٍ سريع للاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢١ واحتمال تسجيل معدل نمو إيجابي يقارب الـ ٦٪ (وهو الأعلى منذ العام ١٩٧٣)، بدفع من ارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة إلى ٦,٤٪ وفي منطقة اليورو إلى ٤,٤٪ وبريطانيا إلى ٥,٣٪ والصين إلى ٨,٤٪ وغيرها من الدول. فتخفيف إجراءات الإغلاق العام والتكيف مع أساليب العمل المستحدثة وتوافر اللقاحات واستمرار الدعم من الخزائن العامة والمحافظة على سياسة نقدية تيسيرية وعودة الحركة السياحية والتجارية تدريجياً إلى سابق عهدها هي كلها عوامل مساعدة للخروج من حالة الانكماش إلى النمو الإيجابي القوي. كذلك يتوقع صندوق النقد تسارع وتيرة النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٤,٠٪ في العام ٢٠٢١، (باستثناء لبنان، الوحيد الذي سجل معدلاً سلبياً بين دول المنطقة) مقابل نمو سلبي بواقع -٣,٤٪ في العام ٢٠٢٠ ودائماً للأسباب المذكورة أعلاه، فضلاً عن تحسّن أسعار النفط. وتختلف توقعات النمو في ما يتعلّق بالدول المصدّرة للنفط في هذه المنطقة (٤,٨٪ لعام ٢٠٢١ مقابل -٤,٥٪ لعام ٢٠٢٠) وتلك المستوردة للنفط (٢,٣٪ مقابل -٠,٨٪).

02 - 1

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو والتضخم

عانى الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠٢٠ من انكماش حادّ غير مسبوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية التي بدأت تتوضّح طلائعها في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ والتي تفاقمت وما تزال حتى إعداد هذا التقرير. كذلك عانى كما سائر الدول الأخرى من مضاعفات جائحة كورونا، إضافةً إلى مفاعيل تخلف الدولة عن دفع مستحقّات اليوروبندز وانفجار مرفأ بيروت. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ معدل النمو الحقيقي السلبي للاقتصاد اللبناني -٢٥٪ في العام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع -٦,٧٪ في العام ٢٠١٩، فيما بلغ معدل التضخم الضمني في أسعار الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) ٦٠,٩٪ لعام ٢٠٢٠ و٢,٥٪ لعام ٢٠١٩. وعليه، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٩٥٦٢٩ مليار ليرة (١٩,١ مليار دولار على أساس سعر صرف ٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) من حوالي ٧٩٢٥٢ مليار ليرة (٥٢,٦ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار الواحد) مع انخفاض الطلب الإجمالي في غياب عاملَي الثقة والاستقرار في البلد وارتفاع الأسعار وتدهور سعر الصرف والانعكاسات السلبية لهذه العوامل على الاستهلاك والاستثمار العام والخاص. علماً أن البنك الدولي قدّر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ بـ ٣٣,٤ مليار دولار فيما قدّره المعهد المالي الدولي (IIF) بـ ٢٥,٢ مليار دولار. وتشير توقّعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية حصول نمو سلبي بواقع -٩,٥٪ في العام ٢٠٢١. والجدير ذكره أنه بحسب إدارة الإحصاء المركزي، بلغ معدل النمو الحقيقي -٧,٢٪ لعام ٢٠١٩ ومعدل التضخم الضمني في أسعار الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧٪ ليلبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٧٣٦ مليار ليرة في العام المذكور، فيما لم تتوافر بعدُ لدى الإحصاء المركزي هذه الأرقام العائدة لعام ٢٠٢٠. غير أنّ متوسط معدل التضخم المُقاس بتغيّر متوسط أسعار الاستهلاك بلغ - ودائماً بحسب إدارة الإحصاء المركزي - حوالي ٨٥٪ (٨٨٪ حسب صندوق النقد الدولي) مقابل ٢,٩٪ في العام ٢٠١٩، بالتوازي مع تدهور سعر الصرف في السوق الموازية، بحيث قارب سعر الدولار الأميركي الثمانية آلاف ليرة لبنانية مع نهاية السنة.

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

2020	2019	2018	2019	2018	
-25.0	-6.7	-1.9	-7.2	-1.7	معدل النمو الحقيقي (%)
88,2	2,9	4,6	2,9	6,1	تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) %
					مخفّض التضخم الضمني في أسعار الناتج
60.9	2.5	5.5	4.7	5.7	المحليّ الإجمالي GDP Deflator %
95629	79252	82854	80736	83329	الناتج المحليّ الإجمالي (مليار ليرة)
19.1	52.6	55.0	53,6	55,3	الناتج المحليّ الإجمالي (مليار د.أ.)
2,7	13,9	15,5			رصيد الحساب الجاري (مليار د.أ.)
-14.3	-26.5	-28.2			رصيد الحساب الجاري/الناتج المحليّ الإجمالي %

المصدر: صندوق النقد الدولي

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

وبعكس ما كان متوقّعاً، تفاقم ترديّ الأداء السياسي والمشاحنات السياسية في البلد واستمرّ هدر الوقت بدلاً من الإسراع في تشكيل حكومة فاعلة وقادرة بمساعدة المجتمع الدولي على إجراء الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة وعلى معالجة مكامن الهدر والفساد وإطلاق برنامج الاستثمارات العامة الذي تقدّمت به الحكومة في وقت سابق إلى مؤتمر «سيدر» وغيره من المساعدات، لا سيّما تلك المرتبطة بصندوق النقد الدولي. و بانتظار أرقام كامل العام، من المرجّح أن تبلغ نسبة العجز في الموازنة العامة حوالي 1,2٪ من الناتج ونسبة الدين العام إلى الناتج حوالي 101٪. كما تفاقم النزيف في ميزان المدفوعات الخارجية، رغم التراجع الملحوظ لعجز الميزان التجاري إلى النصف تقريباً، إذ سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 10,6 مليارات دولار، وقارب العجز في الميزان الجاري 14,3٪ من الناتج. وحصل أيضاً في العام 2020 تدنّ إضافي في حجم ودائع المصارف وموجوداتها إلى مستويات غير مسبوقه مع استمرار استعمال كثير من قبّل أصحاب الودائع لمُدخراتهم المصرفية بقصد شراء العقارات المبنية وغير المبنية، وإطفاء ديون لدى المصارف والادّخار النقدي المنزلي بالليرة والدولار، والسحوبات لحاجات الاستهلاك مع تدنّي المداخيل والقدرة الشرائية وارتفاع البطالة. كما تقلّصت احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مستويات متدنّية جداً يصعب معها الاستمرار في تمويل الاستيراد حتى لحاجات البلاد الأساسية.

تخلّف الدولة عن سداد ديونها

في آذار 2020، أعلنت الدولة اللبنانية تعليق دفع جميع سندات اليوروبوندر المستحقّة بالدولار دون أن تُجري محادثات بحسن نيّة مع دائنيها. ووضعت الحكومة اللبنانية خطّتها للتعافي الاقتصادي والمالي بنسختها الأولى أمام الرأي العام في 7 نيسان 2020، ونسختها الثانية في 30 نيسان 2020، وفيها تعرّضت بسليّة للقطاع المصرفي بشقّيه المصارف التجارية والمصرف المركزي، ما دفع جمعية المصارف إلى إعداد ونشر مساهمتها ومقاربتها من أجل تعافي لبنان المالي والاقتصادي.

ترتكز خطة الحكومة على تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي الى ما دون 100٪ دفعةً واحدة، أي في أقلّ من سنة عبر إلغاء حوالي 69 مليار دولار من الدين العام بالليرة وبالدولار، والذي تحمله بشكل أساسي المصارف والمصرف المركزي. وهذه المقاربة تعني ضمناً اقتطاعاً بالقيمة نفسها من رساميل المصارف وودائع زبائن المصارف حسب الشريحة التي ستُعمد للاقتطاع. وتحدّث الخطة تحديداً عن «خسائر» بقيمة 241 ألف مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل 69 مليار دولار مع اعتماد الحكومة سعر صرف قدره 3500

ل.ل. للدولار الواحد. وتورّج الخطّة هذا الحجم المضخّم من «الخسائر»، وبغضّ النظر عن الخطأ المحاسبي والمنهجي في تقديرها، على ميزانية مصرف لبنان بقيمة 17 ألف مليار ليرة، أي بنسبة 73٪ وعلى ميزانية المصارف بقيمة 74 ألف مليار ليرة، أي بنسبة 27٪. وعليه، يقضي حلّ الحكومة بإلغاء كلّ ديون الدولة وتصفيها اعتبارياً وفي يوم واحد مقابل تحميلها للمصارف ولمصرف لبنان عبر إظهارها خسائر في ميزانيّات المصارف ومصرف لبنان، ما قد يمهد لوضع اليد على القطاع المصرفي القائم واستبداله بحسب الخطة بخمسة مصارف ستتحكّم بملكيتها وإدارتها على ما يبدو بعض القوى السياسية. ويُسجّل على خطة الحكومة أيضاً أنها لا تُعالج جذور الأزمة المتمثّلة بالضعف المزمن لإنتاجية الاقتصاد اللبناني وغياب النمو وفرص العمل واستشراء الفساد ونهب مقدّرات البلد وإهدار إمكاناته وإضعاف الدولة وتغييبها عن أداء وظائفها الأساسية لمصلحة قوى سياسية طائفية تنازعت مواردها وتقاسمت سلطاتها وإدارة مؤسّساتها العامة بكفاءة متدنّية. وقد أدّى هذا النهج عملياً إلى إنهاك البلد مالياً كما تُظهره العجوزات المتراكمة في المالية العامة والتبادل التجاري الخارجي.

مساهمة جمعيّة مصارف لبنان في برنامج الحكومة للتعافي المالي

دعت جميع الأطراف إلى التعاون وتحمل المسؤولية وتبعاتها وتتضمّن توجّهات أو محاور متكاملة عدّة:

أولاً، إعادة هيكلة للدين العام تخفّف ما أمكن من الانعكاسات السلبية على المودعين وعلى الاقتصاد ككلّ، وتتجنّب التوقّف عن الدفع الداخلي على سندات الخزينة بالليرة والتوظيفات بالليرة لدى مصرف لبنان نظراً لأضراره المدمّرة على عودة الثقة والاستثمار بمستقبل البلد. وتقدر ورقة الجمعية الحاجة إلى التمويل الخارجي بحدود 8 مليارات دولار خلال خمس سنوات بدلاً من 28 ملياراً في خطة الحكومة.

ثانياً، إنشاء صندوق سيادي يحفظ ملكية الدولة الكاملة لأصولها ويسمح من خلال تخصيص جزء من مداخيل الصندوق لمصرف لبنان بأن يشطب الأخير ديونه على الدولة والمقدّرة بقيمة 40 مليار دولار. كما تقترح ورقة الجمعية أن تتفاوض المصارف مع الدولة لإعادة جدولة ديون المصارف لناعية إطالة آجال القروض وتخفيض مردودها بحيث تتراجع نسبة الدين إلى الناتج من المستوى الحالي البالغ 171٪ إلى 74٪ مع حلول العام 2030 دون أيّ اقتطاع (Haircut) على الديون وعلى الودائع.

ثالثاً، تصحيح مالي يولّد فائضاً أولياً معقولاً قدره 2,1٪ بدلاً من 4,8٪ من الناتج بحيث لا ينعكس سلباً في المدى المتوسط على الأوضاع الاجتماعية لفئات

الدخل اللبناني الأكثر انكشافاً. وتقتصر الجمعية لهذا الغرض إنشاء شبكة أمان اجتماعي لا تقل عن 4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل فترة التصحيح المالي.

رابعاً، اعتماد سياسة نقدية قائمة على توحيد سعر الصرف بحيث يُصحح بتدرج مدروس الاختلالات الخارجية ويضبط الضغوط التضخّمية القوية جداً. ومن المهم أن يُعتمد ما يُعرف بنظام الصرف «العائم الموجّه» حيث يتدخّل البنك المركزي لتجنّب التقلّبات الحادّة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية في المرحلة المقبلة يحتاج إلى معالجة فعلية للاختلائين اثنين: عجز الحساب الجاري وعجز المالية العامة، وهما توأمان يغذي كل منهما الآخر.

خامساً، إعادة هيكلة منظّمة للمصارف، مصرفاً مصرفاً، تديرها السلطات النقدية والرقابية عملاً بقانون النقد والتسليف مع اعتماد المعايير المصرفية الدولية وضمن حيّز زمني كافٍ تسمح به اتفاقيّات بازل. وتحدّد هذه المقاربة بنية السوق، بما فيه عمليات الدمج والاستحواذ. والمطلوب أيضاً عدم تجاهل قيمة الضمانات العينيّة المأخوذة مقابل محفظة القروض وقيمة المؤنّات المكوّنة المعلنّة والضمنيّة.

سادساً، تنويع الاقتصاد اللبناني وإعادة هيكلته بما فيه الإصلاحات البنوية في أدائه كمحاربة الفساد المستشري، وتخفيض كلفة الأعمال في لبنان، بالإضافة إلى سياسات تخفّض حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية وغير المرخّصة وما إليها.

وبات الاقتصاد اللبناني يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى خطة إنقاذية بتعاون جميع الأطراف، تكون قابلة للتنفيذ وتُعالج جذور الأزمة المتمثّلة بالاختلالات الاقتصادية البنوية وبالضعف المزمن لإنتاجية الاقتصاد اللبناني ولمعدلات نموه وارتفاع كلفة الأعمال واستشراء الفساد ونهب مقدّرات البلد وإهدار إمكانيّاته وإضعاف الدولة وتغييرها عن أداء وظائفها الأساسيّة. وقد أدّى هذا النهج عملياً إلى إنهاك البلد مالياً كما تُظهره العجوزات المتركمة في المالية العامة والتبادل التجاري الخارجي على فترة زمنية طويلة.

تطور بعض المؤشّرات المالية والنقدية والاقتصادية بعد الإعلان عن التوقّف عن دفع

سندات اليوروبندز - (الانعكاسات السليبيّة المحتملة)

نهاية آذار 2021	نهاية العام 2020	نهاية آذار 2020	
136,9	139,1	149,6	ودائع القطاع الخاص (مليار د.أ.)
34,2	36,2	45,0	التسليفات للقطاع الخاص (مليار د.أ.)
16,8	18,6	28,2	موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبيّة (مليار د.أ.)
12300	8400	2800	سعر صرف الليرة إزاء الدولار الأميركي في السوق الموازية ل.ل./د.أ.
5,1	4,8	1,3	المتأدّرات على الدين الخارجي (مليار د.أ.)
97,2	95,6	92,6	الدين العام الإجمالي (مليار د.أ.)
141,1	173,8	199,7	المؤشّر الاقتصادي العام لمصرف لبنان

المصدر: مصرف لبنان

أبرز المؤشّرات الاقتصادية لعامي 2019 و2020

2020	2019	
180.2	292.6	متوسط المؤشّر الإقتصادي العام لمصرف لبنان Coincident indicator
82,202	50,352	عدد عمليات البيع العقارية
164,067	141,631	عدد المعاملات (الصفقات) العقارية
21,688	10,310	القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)
1,158.9	565.8	الرسوم العقارية (مليار ليرة)
5,478	6,081	مساحات البناء المرخّص بها (ألف متر مربع)
1,958	3,203	تسليمات الإسمنت (ألف طن)
53,827	56,983	القيمة الإجمالية للشيكات المتقاّصة (مليون دولار)
1,377	1,746	عدد البواخر
3,727,676	5,696,800	حجم البضائع المفرّغة (طن)
803,257	827,209	حجم البضائع المشحونة (طن)
136,728	226,531	عدد المستوعبات المفرّغة
110.6	198.9	إيرادات المرفأ (مليون دولار)
11,311	19,239	الواردات السلعية (مليون دولار)
3,544	3,731	الصادرات السلعية (مليون دولار)
10,551-	5,851-	ميزان المدفوعات (مليون دولار)
1,416	1,773	قيمة الواردات الزراعية (مليون دولار)
274	198	قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)
2,073	2,133	كقيّات الواردات الزراعية (ألف طن)
413	294	كقيّات الصادرات الزراعية (ألف طن)
13,475	19,353	كقيّة البضائع المفرّغة (ألف طن)
* 199,722	1,936,320	عدد السيّاح
1,172,049	4,280,141	عدد الوافدين
1,269,393	4,351,380	عدد المغادرين

* لغاية حزيران 2020

كما بات مسلماً به داخلياً وخارجياً، يكمن أكثر الأمور إلحاحاً في التسريع في تطبيق لبنان برنامجاً إصلاحياً شاملاً مع صندوق النقد الدولي، يتمحور حول محاور عدّة، منها: الإصلاح المالي والنقدي، ومعالجة هيكلية وشاملة للقطاعات الاقتصادية، وبخاصة قطاع الكهرباء، الذي شكّل عبئاً كبيراً على الاقتصاد اللبناني، والاهتمام بالإطار الاجتماعي والمعيشي في ظلّ تراجع القدرة الشرائية وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية. ويأتي في مقدّمة الإصلاحات المطلوبة التدقيق الجنائي على المستويات كافة لتفعيل الشفافية والمساءلة وإقرار قانون لوضع ضوابط على التحويل إلى الخارج والسحوبات النقدية (كابيتال كونترول)، وإعادة هيكلة النظام المالي، بما فيه إعادة رسملة المصارف وهيكلتها، بالإضافة إلى توحيد أسعار الصرف المتعدّدة وإعادة هيكلة جذرية لمؤسسة كهرباء لبنان، وتحقيق فائض أولي مالي كبير ابتداء من العام ٢٠٢٢ من أجل توجيه الدين العام نحو مسار انخفاضي مستدام. وتحتاج إدارة إعادة الهيكلة هذه إلى سلطة صاحبة رؤيا ومستقلّة وكفوءة. فالاستمرار مع السلطة ذاتها والأدوات ذاتها والسياسات ذاتها لن يؤدي إلّا إلى تعميق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وانفجارها.

المالية العامة

العجز العام

03 - 1

استناداً إلى أرقام المالية العامة (موازنة وخزينة)، فقد انخفض **العجز العام** إلى ٤٠٨٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ مقابل ٨٧٩٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٩، وانخفضت نسبته إلى ٤,٣٪ من الناتج المحلي المقدّر للعام ٢٠٢٠ مقابل حوالي ١١٪ في العام ٢٠١٩. فيما حقّق الرصيد الثوّلي عجزاً بمقدار ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ (١٪ من الناتج المحلي) مقابل عجز أدنى قدره ٤٣١ مليار ليرة في عام ٢٠١٩ (٠,٥٪ من الناتج المحلي).

المبالغ المقبوضة

03 - 2

تظهر التفاصيل أن **المبالغ الإجمالية المقبوضة** بلغت ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ مقابل ١٦٦٨٠ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي أنها انخفضت بمقدار ١٣٣٨ مليار ليرة وبنسبة ٨٪. وتحديداً، تراجعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٢٠٦١ مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة ١٤٤ مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة ٨٦٧ مليار ليرة.

الإيرادات الضريبية

03 - 3

تُظهر تفاصيل **الإيرادات الضريبية**، أن كلّاً من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة انخفضت بقيمة ١٣٩٤ مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة ٥١٠ مليارات ليرة قابلها ارتفاع الرسوم العقارية بقيمة ٥٧٥ مليار ليرة والدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة ٣٩٩ مليار ليرة.

المبالغ المدفوعة وخدمة الدين

03 - 4

على صعيد آخر، انخفضت **المبالغ الإجمالية المدفوعة** إلى ١٩٤٢٥ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ من ٢٥٤٧٧ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بقيمة ٦٠٥٢ مليار ليرة وبنسبة ٢٣,٨٪. ونتج ذلك من **انخفاض خدمة الدين العام** بقيمة ٥٢٦٠ مليار ليرة: إلى ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ مقابل ٨٣٦٦ مليار ليرة في العام الذي سبق، وذلك نتيجة إعلان الحكومة اللبنانية التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساساً وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ ونتيجة انخفاض معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة. وانخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين إلى ١٦٣١٩ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ مقابل ١٧١١١ مليار ليرة في العام ٢٠١٩، وقد تراجعت، من جهة أولى، التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٨٧٦ مليار ليرة لتبلغ ١٣٩٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٠، ومن جهة ثانية، النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٤٥١ مليار ليرة، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة ٨٦٧ مليار ليرة.

قُدّرت النفقات الإجمالية بقيمة ١٩٧٣٢ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٢٠ الصادر في تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥، بما فيها سلفة الخزينة لمؤسسة الكهرباء بقيمة ١٥٠٠ مليار ليرة، مقابل ١٤١٧٦ مليار ليرة للإيرادات الإجمالية، منها ٧٨٠ مليار ليرة مقبوضات الخزينة، ليكون بذلك العجز العام المقدّر ٥٥٥٦ مليار ليرة. وكان الجديد في المادة ٢٠ من هذا القانون أنه اقترح فرض ضريبة مقطوعة قدرها ٢٪ من رقم أعمال العام ٢٠١٩ على المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية تسدّد على ٣ دفعات متساوية، مع العلم أن مفهوم رقم الأعمال للمصارف والمؤسسات المالية يتّسم بالغرابة المحاسبية بل ويشكّل بدعة في علم المحاسبة ولا مثيل له في أيّ دولة في العالم. وفي المادة ٣٨ من القانون ذاته، تمّ تعديل قيمة ضمان الودائع المصرفية المشمولة بضمانة مؤسسة ضمان الودائع المصرفية إلى ٧٥ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة.

مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١

وفي مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١ (في نسخته الثانية) الذي رفعه وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال إلى مجلس الوزراء، تقدّر نفقات الموازنة بقيمة ٢٠٢٧٨ مليار ليرة بما فيها مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة لتسديد عجز شراء المحروقات وتسديد فوائد وأقساط القروض لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. مع الإشارة إلى أن المبلغ المخصّص للكهرباء هو مليار دولار، أي أنه تمّ اعتماد سعر ١٥٠٠ ليرة للدولار، علماً أن السعر المتداول في السوق الموازية يفوق المعدل الرسمي بكثير، ما ينبئ بقصور فاضح في تأمين تزويد اللبنانيين بالتيار الكهربائي. وينتج عنه ميزة تتمثل في تقلص حجم الفساد والنهب المرتبط بكامل قضية الكهرباء في لبنان. وتقدّر إيرادات الموازنة بقيمة ١٣٤٢٦ مليار ليرة يُضاف إليها مبلغ ٥٦٨ مليار ليرة إيرادات خزينة متوقّعة، ليصبح مجموع الإيرادات المتوقّعة ١٣٩٩٤ مليار ليرة. فيكون بذلك العجز العام المتوقّع ٦٢٨٤ مليار ليرة، علماً أن مجمل هذه الأرقام والفرضيات المبنية عليها لا تتعدّى كونها مجرد تمرين محاسبي بعيد إلى حدّ ما عن المصادقية المفروضة.

مقارنة أرقام قانون موازنة العام 2020 مع مشروع قانون موازنة العام 2021 والأرقام المحققة في عامي 2019 و2020:

المحقق في	المحقق في	قانون موازنة	مشروع موازنة	
2019	2020	2020	2021	
23208	18032	18232	18778	إنفاق الموازنة
2269	1393	1500	1500	سلفة الكهرباء
25477	19425	19732	20278	إجمالي الإنفاق
15890	13686	13396	13426	إيرادات الموازنة
790	1656	780	568	إيرادات الخزينة
16680	15342	14176	13994	إجمالي الإيرادات
-8797	-4083	-5556	-6284	العجز العام
-431	-977	-836	-3153	الرصيد الأولي

المصدر: وزارة المالية

مشروع موازنة ٢٠٢١

ويتضمّن مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١، انخفاض خدمة الدين إلى ٣١٣١ مليار ليرة مقابل ٤٧٢٠ ملياراً في قانون موازنة العام ٢٠٢٠ بعد إعلان الحكومة توقّفها عن دفع سندات اليوروبندز والفوائد المستحقة عليها، والإعلان عن مجموعة من الإعفاءات الضريبية والحوافز، نذكر منها إعفاء الشركات الناشئة (Start up companies) من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ٣ سنوات، وإعفاء الاستثمارات الجديدة في القطاعين السياحي والصناعي بشكل جزئي من الضريبة على الأرباح لمدة عشر سنوات، ومنح حوافز للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تنشأ بعد إقرار هذا القانون في مناطق ترغب الحكومة في تنميتها إضافة إلى بعض الإعفاءات من دفع الضريبة على الدخل. كما لحظ مشروع القانون رفع قيمة ضمانات الودائع الجديدة (Fresh) من ٧٥ مليون ليرة إلى ٣٠٠ مليون ليرة (المادة ٨٧ من مشروع موازنة ٢٠٢١)، وإعفاء فوائد الودائع الجديدة بالعملات الأجنبية من الضريبة لمدة ٣ سنوات (المادة ٧٤ من مشروع موازنة ٢٠٢١). ويلزم المصارف تسديد الودائع الجديدة بالعملات الأجنبية التي يتمّ إيداعها نقداً لديها أو من خلال تحويلات مصرفية خارجية اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون بالطريقة ذاتها التي أودعت لديها بناءً على طلب صاحب العلاقة (المادة ١١٠ من مشروع القانون). ويرفع قيمة الضمانة على الودائع المُشار إليها إلى ٥٠ ألف دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية. ويستحدث ضريبة التضامن الوطني، وهي ضريبة استثنائية ولمرة واحدة، على قيمة كلّ حساب دائن مفتوح لدى المصارف العاملة في لبنان كما في ٢٠٢٠/١٠/٣١ (مع بعض الاستثناءات) وتراوح بين ١٪، ١,٥٪ و ٢٪ على الودائع من مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة وما فوق (المادة ٣٧

جدول تفصيلي عن المدفوعات والمقبوضات العامة، المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية

مشروع 2021	قانون 2020	فعلي 2020	فعلي 2019	
13,994	14,176	15,342	16,680	الإيرادات العامة
10,473	9,966	10,474	12,535	الإيرادات الضريبية
				منها:
4,899	4,130	4,857	5,447	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال
2,003	2,296	3,205	2,806	ضريبة الدخل على الفوائد
2,933	2,918	2,386	3,892	الضريبة الداخلية على السلع والخدمات
2,433	2,422	1,864	3,258	الضريبة على القيمة المضافة
923	837	1,448	858	الضريبة على الأملاك
1,305	1,636	1,290	1,800	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
414	445	493	538	إيرادات ضريبية أخرى
2,953	3,430	3,212	3,356	الإيرادات غير الضريبية
				منها:
2,022	2,246	2,146	2,155	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة
589	804	716	851	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات
18	48	24	33	الغرامات والمصادرات
325	332	325	316	إيرادات غير ضريبية أخرى
568	780	1,656	790	مقبوضات الخزينة
20,278	19,732	19,425	25,477	النفقات العامة
				منها:
1,500	1,500	1,393	2,269	التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان
11,812	11,225	9,885	10,146	المخصصات والرواتب وملحقاتها
3,131	4,720	3,106	8,366	خدمة الدين العام
735	494	418	1,028	النفقات الاستثمارية
2,581	1,793	4,623	3,668	نفقات أخرى
-6,284	-5,556	-4,083	-8,797	العجز العام
-3,153	-836	-977	-431	الرصيد الأولي

المصدر: وزارة المالية

من مشروع الموازنة). كذلك وضع المشروع ضريبة بمعدل ٣٠٪ (بدلاً من ١٠٪) على الفوائد والإيرادات والعائدات الخاضعة لأحكام قانون ضريبة الدخل وضريبة الباب الثالث منه عن الجزء الذي تتجاوز فائدته ٣٪ على الحسابات بالعملة الأجنبية و ٥٪ على الحسابات بالليرة اللبنانية (المادة ٣٦ من مشروع القانون). يبدو أن اعتماد هذين المعدلين قد جاء للتعويض عن تراجع ضريبة الدخل على الفوائد والضريبة على الأرباح. وفي سياق مشروع القانون، طُلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة تقييم الأصول في مهلة ٦ أشهر بعد إقرار القانون عل ذلك يشكّل فرصة لإنشاء الصندوق العقاري بالإضافة إلى صناديق سيادية أخرى جرى التداول بها.

المديونية العامة

الدين العام الإجمالي

وصل الدين العام الإجمالي إلى ١٤٤١.٠٨ مليارات ليرة (٩٥,٦ مليار دولار أميركي على أساس سعر الصرف الرسمي) في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ١٣٨١٥٠ مليار ليرة (ما يوازي ٩١,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩ مسجلاً بذلك زيادة قدرها ٥٩٥٨ مليار ليرة ونسبتها ٤,٣٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل زيادة أعلى قيمتها ٩٨٠٣ مليارات ليرة ونسبتها ٧,٦٪ في العام ٢٠١٩. إلّا أن التراجع السريع لسعر الصرف والاندكماش الاقتصادي الحادّ أدّى إلى انخفاض نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٥١٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٧١٪ في العام ٢٠١٩. نجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام ٢٠٢٠ من ارتفاع كلّ من الدين العام بالليرة بمقدار ٢٤٨٣ مليار ليرة ليبلغ ٨٩٧٦٢ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، والدين بالعملة الأجنبية بقيمة ٢,٣ مليار دولار ليبلغ ما يوازي ٥٤٣٤٦ مليار ليرة (٣٦,١ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وعليه، شكّلت حصة الدين بالليرة ٦٢,٣٪ من إجمالي الدين العام مقابل ٣٧,٧٪ للدين بالعملة الأجنبية.

الدين العام بالليرة

ويُعزى ازدياد الدين العام بالليرة في العام ٢٠٢٠ إلى اكتتابات مصرف لبنان بسندات الخزينة بالليرة، ولو بوتيرة أبطأً منه في العام الذي سبق، بحيث بلغت قيمة محفظته ٥٥٠٧٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٥٠٧١٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ (+٤٣٦٢ مليار ليرة)، وبات المصرف المركزي يحمل ٦١,٤٪ من الدين العام بالليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٥٨,١٪ في نهاية ٢٠١٩. في المقابل، انخفضت مساهمة المصارف في تمويل الدين العام بالليرة إلى ٢٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٩٪ في نهاية العام ٢٠١٩، فيما بقيت حصة القطاع غير المصرفي شبه مستقرة (١٢,٨٪ و ١٢,٩٪ في التاريخين على التوالي).

الدين العام المحرّر بالعملة الأجنبية

في ما يتعلّق بالدين العام المحرّر بالعملة الأجنبية، أعلنت الحكومة اللبنانية التوقّف عن دفع كامل سندات اليوروبندز والعائدات الناتجة عنها في آذار ٢٠٢٠. وكان لهذا الأمر انعكاسات مؤذية على مستويات عدّة كما سبق وأشرنا أعلاه، ووصلت قيمة المتأخّرات على الدين الخارجي إلى ٥ مليارات دولار حتى نهاية شباط ٢٠٢١. وفي نهاية العام ٢٠٢٠، بلغ الدين العام المحرّر بالعملة الأجنبية ٣٦,١ مليار دولار توزّع بين ٣٤ مليار دولار سندات يوروبندز (منها ٥,٠٣ مليارات لمصرف لبنان و ٩,٤٤ مليارات - بعد أخذ المؤنات في الاعتبار - للمصارف التجارية وما تبقى موزّع على جهات أخرى محلية بين ٢ و ٣ مليار دولار وخارجية)، و ٢,١ مليار دولار للجهات الثنائية والمتعدّدة.

الدين العام الصافي

في نهاية العام ٢٠٢٠، بلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٢٨٩٧٥ مليار ليرة (٨٥,٦ مليار دولار) مقابل ١٢٢٤٧٣ مليار ليرة (٨١,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩، ليكون بذلك قد سجّل زيادة بنسبة ٥,٣٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل زيادة أعلى نسبتها ٧,٣٪ في العام ٢٠١٩. وقد انخفضت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان إلى ٦٨٣٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٨٢٠٣ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٩، في حين ارتفعت ودائع القطاع العام لدى المصارف إلى ٨٢٩٥ مليار ليرة مقابل ٧٤٧٤ ملياراً في التاريخين على التوالي.

الدين العام 2018 - 2020 (نهاية الفترة-مليار ليرة)

التغيّر 2020/2019 (%)	التغيّر 2019/2018 (%)	2020	2019	2018	
+4,3	+7,6	144108	138150	128347	الدين العام الإجمالي
+1,7	+12,1	88762	87279	77852	الدين العام بالليرة اللبنانية
+6,8	+0,7	54346	50871	50495	الدين العام بالعملة الأجنبية
-3,5	+10,5	15133	15677	14186	ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي
+5,3	+7,3	128975	122473	114161	الدين العام الصافي

المصدر: مصرف لبنان

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

على صعيد معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فقد عرفت جميعها انخفاضاً في العام ٢٠٢٠ (بعضها في آذار وبعضها في نيسان) وراوح الانخفاض بين ١٨٠ و ٣٠٠ نقطة أساس. من جهة أخرى، ارتفع معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية إلى ٦,٥٢٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٦,٤٤٪ في نهاية العام ٢٠١٩، نتيجة استحقاق سندات بفائدة استثنائية قدرها ١٪ في كانون الأول ٢٠٢٠. وبلغ النّجّل المثقّل لهذه المحفظة ٤,٦٥ سنوات في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٤,٨٧ سنوات في نهاية العام ٢٠١٩.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة العادية بالليرة اللبنانية (%)

ك 2018	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً
4,44	4,99	5,35	5,84	6,50	6,50	6,74	7,08	10,00
5,30	5,85	6,50	7,00	7,50	7,50	8,00	9,00	10,00
3,50	4,00	4,50	5,00	5,50	5,50	6,00	6,50	7,00
180	185	200	200	200	200	200	250	300

المصدر: مصرف لبنان

وفي سوق سندات اليوروبندز، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) 7,38٪ في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز) شأنها في نهاية العام 2019، وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات مقابل 8,0 سنوات في نهاية الفترتين على التوالي.

السياسة النقدية

اعتمد لبنان سياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي¹ منذ العام 1998، وهو في الأساس قرار اتخذته السلطات اللبنانية وأكّدت عليه الحكومات المتتالية في بياناتها الوزارية. ومن دون الخوض في جدل حول صوابية هذا الخيار وكلفته على النمو، استطاعت هذه السياسة في الشقّ الإيجابي منها، وفي ظلّ الأوضاع السياسية والأمنية التي مرّ بها لبنان، أن تؤمّن الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي لسنوات طويلة، بذل خلالها مصرف لبنان جهوداً كبيرة من أجل المحافظة على مصداقية الإستقرار النقدي. وبعد أن استُخدمت جميع الوسائل المتاحة لإستمرارها، وآخرها الهندسات المالية مع المصارف، وصلت هذه السياسة النقدية إلى حدودها القصوى بحيث لم تعد قابلة للإستمرار في ظلّ تباطؤ دخول الرساميل إلى البلد في السنوات الأخيرة، وصولاً إلى تسجيل رصيد سلبي للرساميل الصافية في العام 2020. وكان من الملحّ أن تُسارع السلطات المعنيّة إلى تنفيذ الإجراءات الإصلحية الضرورية التي وعدت بها، وأن تحصل على أموال «سيدر» لإطلاق العجلة الإقتصادية وتأمين استدامة المديونية العامة، وبخاصّة تخفيف العبء عن السياسة النقدية وعن مصرف لبنان. وهذا لم يحصل للأسف، فبقيت الوعود حبراً على ورق ووقعت الأزمة النقدية والمالية التي يعاني منها لبنان حالياً.

شهدت الأوضاع النقدية تدهوراً واضحاً ومتسارعاً² منذ الفصل الأخير من العام 2019، استمرّ بقوة في العام 2020 الذي يُعتبر الأسوأ على الإطلاق منذ حوالي 30 عاماً. فقد تهاوت الليرة اللبنانية في السوق الموازية إلى مستويات قياسية في العام 2020 وفي العام 2021 لغاية إعداد هذا التقرير، حيث يتمّ حالياً تداول الدولار الأميركي بسعر 12500 ليرة³ بعد أن وصل في وقت سابق إلى حدود 10000 ليرة. كما تراجعت بشكل خطير موجودات مصرف لبنان السائلة من العملات الأجنبية إلى 16,8 مليار دولار في نهاية آذار 2021، مقابل 18,6 مليار دولار في نهاية العام 2020 و29,6 ملياراً في نهاية العام 2019.

وكانت مهمة مصرف لبنان عند بداية الأزمة في غاية الصعوبة، ولم تنجح الإجراءات المتخذة في وقف الإنهيار الحاصل إنّما فقط في إبطاء وتيرته. وفي ما يتعلّق بالسيولة بالليرة، حاول البنك المركزي، من جهة، التخفيف من الخسائر في قيمة الودائع بالعملات الأجنبية بحيث سمح بسحبها بالليرة على سعر المنصّة وعمد، من جهة أخرى، إلى تقنين السيولة التي يمكن الحصول عليها بهدف الحدّ من تدهور سعر صرف العملة الوطنية بوجه خاص. كما أمّن

1 بسعر وسطي قدره 1507.5 ليرات للدولار الواحد، وقبلها سياسة ربط الليرة بالدولار منذ العام 1993.

2 وللعودة إلى مستبّات الأزمة، يمكن الرجوع إلى التقرير السنوي لعام 2019.

3 11 أيار 2021.

مصرف لبنان حاجات لبنان التمويلية لإستيراد عدد من السلع الحيوية المدعومة، بما فيها المحروقات للكهرباء (فيول أويل)، قسم منها بسعر الصرف الرسمي، والقسم الآخر بسعر الصرف المعتمد في المنصة، وذلك بكلفة سنوية ناهزت الـ ٦ مليارات دولار. وقد ساهم ذلك في التخفيف من وتيرة تراجع سعر صرف الليرة. ونشير في هذا السياق إلى أنه في وقت أراد مصرف لبنان أن يكون هذا الدعم مخصصاً حصراً للإستهلاك المحلي وفقاً لحاجات السوق اللبناني، تمّ وبطرقٍ شتى استغلاله جزئياً إن في عمليات تهريب وإعادة بيع السلع المدعومة في الخارج، أو بتخزينها بغية بيعها لاحقاً بسعر أعلى، ما أدّى إلى استنزاف سريع وغير ضروري لموجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

ولا بدّ من التذكير بأنّ السيطرة على المسار الإنداري لسعر الصرف لا يمكن أن تنجح بحلول موقّته لن تجدي نفعاً سوى لفترة قصيرة، بل باستعادة عامل الثقة من الداخل وأيضاً من الخارج، نظراً للحاجة إلى تدفّق أموال جديدة إلى البلد. ويتطلب ذلك النية والإرادة لبناء دولة حقيقية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كلّ اعتبار، وتعمل بدورها على بناء قدرات الإقتصاد على أسس سليمة، تقوم بالإصلاحات المطلوبة وتعتمد الحوكمة، وتُركّز على تقوية الإقتصاد وتنويعه. فسعر الصرف هو مرآة الإقتصاد.

• استمرّت الضغوط على الليرة اللبنانية بوتيرة قوية طيلة العام ٢٠٢٠ ولغاية إعداد هذا التقرير، بحيث تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار بشكل شبه مستمر وبوتيرة سريعة وغير مبرّرة أحياناً في السوق الموازية، حيث يتمّ تداول الدولار بحوالي ١٢٥٠٠ ليرة⁴. في حين تمّ اعتماد سعر المنصة (٣٩٠٠ ليرة للدولار) للسحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية وإستيراد بعض السلع، واستمرّ تطبيق سعر الصرف الرسمي على بعض العمليّات المصرفية (١٥٠٧,٥ ليرة للدولار).

وساهمت عوامل عدّة في تدهور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار في السوق الموازية. فقد ظهر طلب تجاري غير قليل على الدولار لتأمين استيراد السلع غير المدعومة من مصرف لبنان والتي تحتاجها السوق اللبنانية، لثّن تمويله لم يعد وارداً من خلال المصارف، يُضاف إليه طلب من قبل الأفراد، تزداد وتيرته بين فترة وأخرى، بهدف المحافظة على قيمة المدّخرات أو بهدف المضاربة، وأيضاً بغية تحويل النقد إلى الخارج لأسباب عدّة. أمّا عرض الدولار فيتعدّى بوجه خاص من التحويلات من الخارج، وأيضاً من نفقات المغتربين داخل لبنان، ومن الدولار النقدي الذي تمّ تخزينه سابقاً في المنازل والشركات، ومعظمها إن لم

يكن جميعها في منحنى تراجع. وقد لعب ارتفاع منسوب الفلق الناتج عن تأزم الوضع السياسي وعدم إيجاد مخرج للزمة القائمة دوراً رئيسياً وسلبياً للغاية في سوق القطع، حيث كان يُضخّم الطلب على الدولار ويُخفّض العرض.

وسُجّلت تحويلات ضخمة للودائع من العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي بقيمة تقديرية قاربت الـ ١٠ مليارات دولار في العام ٢٠٢٠، تركّزت في النصف الأول منه، مقابل تحويلات بلغت حوالي ١٥ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٩. والجدير ذكره أن معدّل دلّرة ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية بقي في حدود 7٥٪ في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٧ ليسجّل ارتفاعاً تدريجياً خلال العام ٢٠١٨ إلى ٧٠,٤٪ في نهاية العام المذكور، واستمرّ في هذا المنحنى التصاعدي ليصل إلى ٧٦,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ٨٠,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٠. وطبعاً، انعكس هذا الأمر على التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف بالدولار، والتي توسّعت بشكل كبير جرّاء هذه التحويلات، غير أنّها أخذت تتراجع تدريجياً في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ في ظلّ تواصل السحوبات بالليرة من الحسابات بالعملات الأجنبية، عملاً بالتعميم رقم ١٥١، وعدم السماح بعمليات تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار إلّا على نطاق ضيق جدّاً.

• سجّل معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة **Interbank Rate** مستويات مرتفعة منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، استمرّت تقريباً حتى نهاية الفصل الأول من العام ٢٠٢٠ حيث كانت حركة تحويلات الودائع كبيرة من الليرة إلى الدولار، ووصل في بعض العمليات إلى مستوى ١٠٠٪ و١٢٠٪ و١٢٥٪، ليعود إلى مستويات منخفضة بلغت ٣٪ بالإجمال في الفترة المتبقية من العام بعد تراجع حركة تحويلات الودائع لعدم قبول مصرف لبنان هكذا عمليات سوى بشكل محدود. وقد استمرّ تسجيل خروج للودائع من لبنان في العام ٢٠٢٠ إنّما بأحجام أدنى من تلك التي يتمّ تداولها إعلامياً. من جهة أخرى، ازداد النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى مستويات غير مسبوقة بحيث وصل إلى ٢٩٢٤٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٩٨١٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ (٥٠٠٨ مليارات في نهاية العام ٢٠١٨) أي بزيادة قاربت قيمتها الـ ٢٠ ألف مليار ليرة في سنة واحدة ونسبتها الـ ٢٠٠٪، مع ما يحمل ذلك من مفاعيل سلبية على سعر الصرف والتضخم، ليصبح الإقتصاد اللبناني قائماً على النقد cash economy في ظلّ الظروف السائدة. ويعود ذلك إلى جملة أسباب أبرزها تفضيل اللبناني النقد الورقي في هذه الفترة الحرجة التي تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين، وأيضاً خلق النقد بالليرة بموجب التعميم رقم ٢٠٢٠/١٥١ من خلال السماح بسحوبات نقدية بالليرة من حسابات بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر السوق المعتمد في المنصة الإلكترونية، وأيضاً السقوف الموضوعية من قبل المصارف على السحوبات النقدية، إلى غيرها من الأسباب. وكان السلوك أو الإلتجاه ذاته قد سجّل في ما يخصّ النقد الورقي بالدولار الذي تمّ أيضاً تخزينه بكثرة في المنازل

الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان

في مواكبة التطورات الحاصلة ولا سيما الأزمة التي يعيشها لبنان منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، ومع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتبقية وفي ظلّ المستقبل القاتم الذي يلفّ لبنان، اتخذ مصرف لبنان سلسلة من الإجراءات التنظيمية الإستثنائية في محاولة منه للحدّ من تراجع احتياطياته بالعملة الأجنبية، ولتهدئة وتيرة تقلّبات سعر صرف الليرة في السوق الموازية، ولدعم الإقتصاد والمواطنين. وتجدر في الإطار أدناه ملخصاً لهذه الإجراءات⁷.

• اتخذ مصرف لبنان إجراءات هامة لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، تتعلّق بشكل خاص بتحسين أوضاع السيولة والملاءة لديها، لا سيما من خلال التعميم الوسيط رقم ٥٦٧ الصادر في ٢٦ آب ٢٠٢٠ والتعميم الأساسي رقم ١٥٤ تاريخ ٢٧ آب ٢٠٢٠. إن هذه الإجراءات- التي قد تُستكمل - تُعتبر خطوة أولى ضرورية في الإتجاه الصحيح لتمكين القطاع المصرفي من النهوض مجدداً. فقد طلب مصرف لبنان من المصارف عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حاملة الأسهم العادية عن السنتين الماليّتين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وزيادة أموالها الخاصّة خلال مدّة أقصاها ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنسبة ٢٠٪ من حقوق حاملة الأسهم العادية Common Equity Tier One كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، وذلك عبر أدوات جديدة مقبولة بموجب التعميم الأساسي رقم ٤٤. كما طلب المركزي من كلّ مصرف أن يقوم بعملية تقييم عادل لموجوداته ومطلوباته تساعده على وضع خطة شاملة للإمتهال، ولو بشكل متدرّج، للنصوص القانونية والأنظمة المصرفية، وبخاصة تلك المتعلّقة بالسيولة والملاءة. كما طلب المركزي من المصارف، تعزيزاً للسيولة لديها، سيّما لدى مراسليها في الخارج، أن تقوم بحثّ العملاء الذين قاموا بتحويلات إلى الخارج يفوق مجموعها الصافي الـ ٥٠٠ ألف دولار أميركي أو ما يوازيها بالعملة الأخرى - وذلك في الفترة الممتدّة من أول تموز ٢٠١٧ ولغاية أواخر آب ٢٠٢٠ - على أن يودعوا في حساب خاص مجمّد لمدّة ٥ سنوات مبلغاً يوازي ١٥٪ من القيمة المحوّلة، في حين تطبّق نسبة ٣٠٪ على رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة وكبار مساهمي المصارف وعلى الإدارات العليا التنفيذية للمصارف وعملاء المصارف من الأشخاص المعرّضين سياسياً PEPs. كما طلب المركزي من المصارف خلال فترة انتهت في ٢٠٢١/٢/٢٨، أن تكوّن حساباً خارجياً حرّاً من أيّ التزامات لدى المصارف المراسلة في الخارج، لا يقلّ، في أيّ وقت، عن ٣٪ من مجموع الودائع بالعملة الأجنبية لديها كما هي في ٢٠٢٠/٧/٣١ والتي كانت ١١٤ مليار دولار، ما يجعل الـ ٣٪ بحدود ٣,٤٢ مليار دولار.

والمؤسّسات والذي قُدّرت قيمته بـ ٧ مليارات دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٢٠. من ناحية أخرى، سجّلت معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة تراجعاً تدريجياً وملحوظاً طيلة العام ٢٠٢٠ (-٤٩٠) نقطة أساس بالنسبة الى الودائع لأجل بالليرة و-٤١٢ نقطة أساس بالنسبة الى الودائع لأجل بالدولار)، بعد أن وضع مصرف لبنان سقوفاً على معدّلات الفائدة الدائنة لإنتفاء الحاجة لأن تبقى مرتفعة. كما تمّ تخفيض معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة بما بين ١٨٠ إلى ٣٠٠ نقطة أساس في آذار ونيسان ٢٠٢٠.

• كان المصرف المركزي المموّل الرئيسي إن لم يكن الوحيد لحاجات الدولة بالليرة في السنوات الأخيرة إن بفوائد السوق القائمة أو بمعدّلات مخفضة. فسجّلت محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها مصرف لبنان ارتفاعاً متواصلاً في السنوات الماضية إلى مستويات تاريخية جديدة، بحيث وصلت قيمتها إلى ٥٥٠٧٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠، مقابل ٥٠٧١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ (٣٩٠٠٦ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٨)، كما ارتفعت حصّته من هذه السندات إلى ٦١,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٠، مقابل ٥٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩ (٥٠,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨). كما استمرّ المصرف المركزي في تأمين مدفوعات ومستحقّات الدولة بالعملة الأجنبية، ومنها سندات اليوروبوندرز قبل أن تتعلّق الحكومة اللبنانية تسديدها في آذار ٢٠٢٠.

• نتيجة للتطورات المذكورة، تراجع إجمالي احتياطات أو موجودات مصرف لبنان السائلة إلى ١٨,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٩,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩. كما تراجعت توظيفاته في الأوراق المالية المحليّة والعالمية بالعملة الأجنبية⁵ إلى ٥,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٧,٧ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٩. وقد تراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية إلى ٢٤,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٣٧,٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩. ونتج ذلك بوجه خاص عن استخدام هذه الموجودات في سياسة توفير الدولار بالسعر الرسمي أو سعر المنصّة لدعم استيراد عدد كبير من السلع الحيوية من مشتقّات نفطية وأدوية وطحين ومواد أولية وغيرها من السلع كما سبق وأشرنا إليه، وأيضاً كون البنك المركزي قد منح قروضاً للمصارف خلال الأزمة، وإلى سحب وديعة لصالح أحد صناديق الإستثمار الأوروبية كانت قد أودعت لدى المركزي قبل أشهر عدّة. ونشير في هذا الإطار إلى أنّ قيمة مخزون مصرف لبنان من الذهب⁶ ازدادت إلى ١٧,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ من ١٣,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ بسبب ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

5 علماً أنّها تتضمن سندات الجمهورية اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية منذ تشرين الثاني 2017.

6 وضعه في المرتبة 20 عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن «مجلس الذهب العالمي» في آذار 2021.

7 ولمزيد من التفاصيل حول الإجراءات التنظيمية لمصرف لبنان المتخذة في الأشهر الأولى من الأزمة، يمكن مراجعة التقرير السنوي لعام 2019.

• قام مصرف لبنان بتأمين العملات الأجنبية ضمن أفضل الشروط الممكنة لبعض السلع والقطاعات الأساسية والحيوية، ١- بالسعر الرسمي (١0١0 ليرة للدولار)، لا سيما للواردات من المشتقات النفطية من بنزين، ومازوت، وغاز، وللقمح والأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية، شرط أن تكون السلع التي يتم استيرادها مخصصة حصراً للإستهلاك المحلي وفقاً لحاجات السوق اللبناني، وأيضاً للمواد الأولية المستوردة بالعملات الأجنبية تلبيةً لحاجات المؤسسات الصناعية، ٢- بسعر الصرف المحدد في المنصة (٣٩٠٠ ليرة للدولار) لتلبية حاجات مستوردي ومصنعي المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وفي الزراعة المحددة في لائحة تُصدرها وزارة الإقتصاد والتجارة.

• محاولات المركزي التدخل في السوق الموازية، وذلك من خلال تعاميم لمؤسسات الصرافة، وإنشاء وحدة خاصة في مديرية العمليات النقدية تتولى التداول بالعملات الأجنبية النقدية وفقاً لسعر السوق، وإنشاء منصة الكترونية بدأ العمل بها في حزيران ٢٠٢٠.

• مساعدة المواطن اللبناني وتحديداً عملاء المصارف، حيث اتخذ مصرف لبنان إجراءات عدّة في هذا الإطار، مكّنت الموعد من القيام بسحوبات نقدية بالليرة من حسابات بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر السوق المعتمد في المنصة، وأتاحت للمتضررين من انفجار مرفأ بيروت الحصول على تسليفات بشروط ميسرة، وأعفت المصارف بشكل استثنائي من التوظيفات الإلزامية في ما يخص الأموال المحوّلة من الخارج و/أو الأموال التي تتلقاها نقداً بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٩ نيسان ٢٠٢٠ شرط تقيّد المصارف بحريّة استعمال هذه الأموال من قبل صاحبها للإستفادة من جميع الخدمات المصرفية المقدّمة من المصرف، وأبقى بعض العمليات التي تقوم بها المصارف مع عملائها بالدولار الأميركي خاضعة للسعر الذي يحدده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف (١0٠١-١0١0 ليرة للدولار). وفي ظلّ جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الدورة الإقتصادية، طلب مصرف لبنان من المصارف أن تمنح قروضاً استثنائية لمدة ٥ سنوات وبفائدة صفر بالمئة لعملائها الذين يستفيدون من قروض ممنوحة سابقاً بكافة أنواعها، والذين لا يستطيعون تسديد مستحقّاتهم لأربعة أشهر هي آذار ونيسان وأيار وحزيران ٢٠٢٠. كما طلب من المصارف في آب ٢٠٢٠ عدم تخفيض تصنيف ديون العملاء المتأثرين سلباً نتيجة انتشار فيروس كورونا، وإعادة جدولة السندات المستحقّة غير المدفوعة، وذلك ضمن شروط معيّنة.

• تخفيف كلفة الفائدة على الإقتصاد بشقيه الخاص والعام، حيث وضع المصرف المركزي سقوفاً على الفوائد الدائنة بالليرة والدولار، ما انعكس تراجعاً في معدّلات الفائدة المدينة وفي معدّلات الفائدة المرجعية في سوق بيروت

5 - 04

BRR، كما تمّ تخفيض معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة في آذار ونيسان ٢٠٢٠.

الكتلة النقدية

في العام ٢٠٢٠، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) للمرّة الثانية في تاريخها، وذلك بمعدّل ١,٤٪ بعد تراجعها للمرّة الأولى في العام ٢٠١٩ بنسبة ٤,٨٪. وبالطبع، لعب خلق النقد بالليرة من خلال التعميم رقم ١0١ دوراً كبيراً في الحدّ من تراجعها.

وانخفضت الكتلة النقدية M3 إلى ٢٠٠٠٥٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٠٢٨٣١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ (٢١٢٩٩٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨)، وسجّل معدّل دولرتها تراجعاً إلى ٦٦,٢0٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٦٨,٧٠٪ في نهاية العام ٢٠١٩ مُتأثراً بالارتفاع الضخم في بند «النقد بالتداول بالليرة خارج الجهاز المصرفي»، في حين تابع معدّل دلرة الودائع داخل الكتلة النقدية ارتفاعه إلى ٧٧,0٣٪ من ٧٢,١٣٪ في التاريخين المذكورين على التوالي، بفعل استمرار تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى الدولار بخاصّة في النصف الأول من العام.

ويلخص الجدول التالي أبرز العناصر التي ساهمت في تراجع الكتلة النقدية بقيمة ٢٧٧٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، وتتوقف عند عنصرين كان لهما أثر انكماشى واضح على الكتلة النقدية. أولاً، التسليفات للقطاع الخاص التي سجّلت تراجعاً لافتاً في العام المذكور بحوالي ١٢,0 مليار دولار، يُفسّر بشكل كبير بإطفاء ديون من قبل بعض الأفراد والمؤسسات من خلال ودائعهم إضافةً إلى ندرة التسليفات الجديدة، وثانياً، الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) التي تابعت وبقوّة المنحى التراجعي الذي تسجّله منذ العام ٢٠١١ إذ انخفضت بحوالي ١٠,0 مليارات دولار، متأثرةً بتمويل تجارة لبنان الخارجية بما فيها المشتقات النفطية للقطاعين العام والخاص، في وقت تبلغ التدفّقات المالية الوافدة حدّها الأدنى، بلّ ويسجّل للمرّة الأولى خروج صافٍ للرساميل من لبنان. في المقابل، جاء الارتفاع الضخم في «البنود الصافية الأخرى»⁸ يُعوّض إلى حدّ كبير الأثر الإنكماشى للعناصر الأخرى على الكتلة النقدية، علماً أنّها تتضمّن، بين أمور عدّة، بند «موجودات أخرى» من ميزانية مصرف لبنان الذي ازداد على نحو ملحوظ في العام ٢٠٢٠، حيث يُسجّل الفارق بين سعر المنصة (٣٩٠٠ ليرة للدولار) والسعر الرسمي للودائع بالدولار والتي تمّ سحبها بالليرة عملاً بالتعميم رقم ١0١.

8 تتضمّن بنوداً عدّة من ميزانية كلّ من مصرف لبنان والمصارف، نذكر أبرزها: الأصول الثابتة المادية وغير المادية، والموجودات الأخرى، والأموال الخاصة، والإلتزامات الأخرى.

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة-مليار ليرة)

	2018	2019	التغيّر 2018/2019	2020	التغيّر 2019/2020
النقد في التداول	5008	9818	+4810	29242	+19424
ودائع تحت الطلب بالليرة	6653	6802	+149	10914	+4112
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	11661	16620	+4959	40156	+23536
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	76828	63484	-13344	67510	+4026
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)	212993	202831	-10162	200052	-2779
النقد في التداول/الكتلة النقدية م3	2.35%	4.84%	+2.49%	14.62%	+9.78%
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	43308	37823	-5485	27028	-10795
منها: ذهب	17743	21013	+3270	26116	+5103
موجودات خارجية صافية غير الذهب	25565	16810	-8755	912	-15898
التسليفات الصافية للقطاع العام	82439	84150	+1711	76290	-7860
فروقات القطع	-9464	-12835	-3371	-17383	-4548
التسليفات للقطاع الخاص	83099	70814	-12285	51964	-18850
بنود أخرى صافية	13610	22879	+9269	62153	+39274

المصدر: مصرف لبنان

6 - 04 التضخّم

ارتفع معدّل التضخّم لمتوسط الفترة إلى مستوى قياسي⁹ بلغ ٨٤,٩٪ في العام ٢٠٢٠ من ٢٠,٩٪ في العام ٢٠١٩، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار المستهلك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. ونتج ذلك بشكل رئيسي عن التراجع الدراماتيكي لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية ما أثر بشكل مباشر وكامل على أسعار السلع المستوردة¹⁰، كما تأثرت أسعار السلع والخدمات المحليّة ولو بدرجة أقلّ وبقدر متفاوت. أمّا بخصوص العام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن يسجّل معدّل التضخّم مستوىً قياسياً جديداً في حال استمرار الوضع السياسي القائم status quo، مع اقتراب رفع الدعم الذي يوفّره مصرف لبنان للدولار في ما يخصّ بعض السلع الأساسيّة، ومع احتمال تدهور سعر صرف الليرة إلى حدود يصعب معرفتها في ظلّ صعوبة استشراف آفاق لبنان السياسية والإقتصادية. أضف أنّ من المتوقع أن تُسجّل أسعار معظم السلع العالمية من نفط ومواد غذائية ومعادن ارتفاعاً في العام ٢٠٢١، ما سيفاقم الضغوط على معدّل التضخّم في لبنان. كما نشير على هذا الصعيد إلى أنّ صندوق النقد الدولي لم ينشر في تقريره الأخير حول آفاق الإقتصاد العالمي أيّ توقّع في ما يخصّ اقتصاد لبنان في العام ٢٠٢١ كما درجت عليه العادة.

9 منذ العام 1992، أي منذ زهاء 30 عاماً.

10 غير المدعومة.

05

المدفوعات الخارجية

1 - 05

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

بحسب آخر المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان، تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري Current account إلى حوالي ٢,٢ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (أي حوالي ٢,٩ مليار دولار على أساس سنوي) مقابل عجز بقيمة ٨,٨ مليارات دولار في فترة الأشهر التسعة ذاتها من العام ٢٠١٩ (١١,0 مليار دولار في كامل العام ٢٠١٩)، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)¹¹ تراجع إلى حوالي ٤,٣ مليارات دولار من حوالي ١٠,٨ مليارات دولار في الفترتين المذكورتين على التوالي، فيما ازداد قليلاً الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي ٢,٢ مليار دولار من حوالي ٢,٠ مليار دولار. وبناءً على ذلك، من المقدّر أن تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحليّ الإجمالي قد تراجعت على نحو ملحوظ إلى حدود الـ ١0٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل ٢١,٥٪ في العام ٢٠١٩. مع العلم أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة بخصوص عجز الحساب الجاري أشارت أيضاً إلى تراجع ملحوظ للعجز الجاري إلى حوالي ٢,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٠ وتراجع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحليّ الإجمالي إلى ١٤,٣٪. وتبقى هذه النسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس العالمية، إذ بلغت -٣,٢٪ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و-٣,٩٪ في العالم العربي، في حين سُجّل فائض نسبته ٠,٦٪ من الناتج في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية.

الحساب الجاري (مليار دولار اميركي)

	9 أشهر 2019	9 أشهر 2020	كامل العام 2019
الحساب الجاري	-8.8	-2.2	-11.5
منه: الميزان التجاري للسلع	-10.8	-4.3	-13.4
منه: ميزان حساب الخدمات	+0.7	-0.01	+0.4
منه: ميزان حساب الدخل	-1.0	-0.7	-1.4
منه: ميزان حساب التحويلات الجارية	+2.3	+2.9	+2.9
الناتج المحلي الاجمالي	40.2 ⁽¹⁾	14.3 ⁽²⁾	53.6
الحساب الجاري /الناتج المحلي الاجمالي %	21.9	20.2	21.5

المصدر: مصرف لبنان - إدارة الإحصاء المركزي

(1) إدارة الإحصاء المركزي.

(2) حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

11 يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

ارتفعت التحويلات الجارية الصافية بحسب تقديرات مصرف لبنان بشكل لافت إلى ما يزيد على ٢,٩ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، مقابل حوالي ٢,٣ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٢٥,٥٪، ذلك أنّ التحويلات الصادرة من لبنان تراجعت بشكل ملحوظ (-٤٠٪) في ظلّ ارتفاع التكاليف المرتبطة بها وانخفاض عدد العاملين الأجانب في لبنان، وعوّضت بشكل كامل التراجع في التحويلات الواردة إلى لبنان، التي بلغت ٥,٤ مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠ مقابل ٦,٥ مليارات في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، لا بل حسّنت رصيد التحويلات الصافية.

بالعادة، يُموّل العجز المرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري- وهو أحد الاختلالات البنيوية الكبيرة في الإقتصاد اللبناني- من خلال الحساب الرأسمالي والمالي Capital and financial account، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعين العام والخاص وغيرها، ومن خلال استعمال احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية إذا لزم الأمر كما هي الحال بالنسبة إلى الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وتبيّن أرقام مصرف لبنان للأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، توافرّ رصيدٍ صافيٍ إيجابي في كلّ من حساب الرأسمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ بلغ مجموعه ٤,٧ مليارات دولار قابله رصيدٌ صافيٍ سلبي في حساب استثمارات أخرى بواقع ٤,٥ مليارات دولار، أي أن هذه الأرصدة مجتمعة لم تغطّ سوى ٠,٢ مليار دولار من مبلغ ٢,٢ مليار دولار عجز في الحساب الجاري، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية الفرق، أي ٢ مليار دولار. إلّا أن أرقام ميزان المدفوعات نفسها الصادرة عن مصرف لبنان أشارت إلى استعمال ما يقارب ١١,٣ مليار دولار من احتياطيّات العملات الأجنبية لتغطية ٩,٤ مليارات دولار إضافية لعمليّات غير مسجّلة Unrecorded transactions في أيّ من الحسابات المذكورة أعلاه. وقد تكون مبالغ السهو والخطأ هذه عائدة جزئياً ولربما كلياً لميزان الحساب الجاري، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحساب الرأسمالي والمالي ممّا يضعف دقّة كلّ من الحسابين. إنما يبقى العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بتغيّر احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبية بقيمة ١١,٣ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (مقابل عجز في ميزان المدفوعات مُقاس من خلال التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي مصارف ومصرف لبنان، بقيمة ٩,٦ مليارات دولار للفترة عينها).

الحساب الرأسمالي والمالي مليار دولار

كامل العام 2019	9 أشهر 2020	9 أشهر 2019	
+1.0	+1.1	+0.8	الحساب الرأسمالي
+6.3	+10.5	+8.1	الحساب المالي
+1.8	+2.3	+1.2	منه: ميزان حساب الاستثمارات المباشرة
-0.9	+1.3	-0.1	منه: ميزان حساب استثمارات الحافظة
+3.1	-4.5	+5.9	منه: ميزان حساب استثمارات أخرى
2.4	11.3	1.1	الأصول الاحتياطية

المصدر: مصرف لبنان

تجدد الإشارة إلى أنه في العام ٢٠١٩ تمّت تغطية هذا العجز في حساب الميزان الجاري (١١,٥ مليار دولار) من خلال الفوائض في موازين الرأسمال والاستثمارات المباشرة واستثمارات المحافظ واستثمارات أخرى مجتمعة والبالغة حوالي ٥ مليارات دولار، ومن خلال فوائض بقيمة ٤,١ مليارات دولار عائدة لعمليات غير مسجّلة، ومن خلال استعمال ٢,٤ مليار دولار من احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. يُشار إلى أن العجز في ميزان المدفوعات مُقاساً بواسطة التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي مصارف ومصرف لبنان، بلغ ٥,٨ مليارات دولار للفترة عينها.

ميزان المدفوعات مليار دولار

كامل العام 2019	9 أشهر 2020	9 أشهر 2019	
-11.5	-2.2	-8.8	الحساب الجاري
7.4	11.6	8.9	الحساب الرأسمالي والمالي
4.1	-9.5	-0.1	معاملات غير مسجّلة (السهو والخطأ)

المصدر: مصرف لبنان

تُشير أخيراً المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، وخلافاً للمُنْتَظَر، إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان ارتفعت إلى حوالي ٢,٣ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، مقابل حوالي ١,٢ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩. وقد يكون ذلك مرتبطاً على الأرجح بعمليّات شراء في القطاع العقاري مع حصول تراجع ملحوظ في الأسعار بالدولار الأميركي النقدي. وازدادت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته إلى حدود ٢,٣ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، مقابل زهاء ١,٥ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩. ونُدّكر بأنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً من عجز الحساب الجاري، وقد تركّزت في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

	2017	2018	2019	أيلول 2020
I- الحساب الجاري	(12,134)	(13,367)	(11,455)	(2,162)
1- السلع	(14,398)	(15,060)	(13,382)	(4,339)
دائن	4,041	3,847	4,839	3,021
مدين	18,439	18,907	18,221	7,360
2- الخدمات	1,268	1,440	434	(65)
دائن	15,116	15,770	13,545	3,566
مدين	13,847	14,331	13,111	3,631
3- الدخل	(209)	(1,113)	(1,397)	(693)
دائن	3,128	2,816	3,072	1,103
مدين	3,337	3,929	4,469	1,795
4- التحويلات الجارية	1,206	1,367	2,890	2,935
دائن	7,817	7,778	8,279	5,440
مدين	6,611	6,412	5,389	2,505
II- الحساب الرأسمالي والمالي	10,572	5,593	7,346	11,608
0- الحساب الرأسمالي والمالي	1,715	1,449	1,027	1,119
دائن	2,505	2,153	1,742	1,229
مدين	790	704	716	111
1- الحساب المالي	8,857	4,144	6,319	10,489
الاستثمار المباشر	1,205	2,027	1,752	2,279
في الخارج	1,317	631	303	(21)
في الداخل	2,522	2,658	2,055	2,300
استثمارات الحافظة	4,945	(3,607)	(915)	1,336
النصول	183	401	1,444	861
الخصوم	4,762	(4,008)	(2,359)	475
استثمارات أخرى	5,076	3,408	3,092	(4,469)
النصول	2,494	(972)	7,814	1,679
الخصوم	2,582	4,379	(4,722)	(6,149)
النصول الاحتياطية	(2,369)	2,317	2,390	11,342
III- معاملات غير مسجلة	1,562	7,774	4,109	(9,445)

المصدر: مصرف لبنان - تقرير الفصل الثالث.

5 - 05

الواردات السلعية

تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز التلي الجمركي بشكل غير مسبق إلى حوالي ١١,٣ مليار دولار في العام ٢٠٢٠، مقابل ١٩,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩، أي بقيمة ٧,٩ مليارات دولار وبنسبة ٤١,٢٪، وهذا أمر طبيعي نتيجة الأزمة الإقتصادية والمالية والنقدية السائدة. وقد سجّلت جميع البنود الجمركية من دون استثناء تراجعاً كبيراً في قيمة الواردات، بما فيها بند المنتجات المعدنية الذي يتألف بوجه خاص من المشتقات النفطية. فقد سجّلت تراجعاً ملحوظاً بقيمة قاربت الـ ٣,٤ مليارات دولار وبنسبة ٥٠,٩٪. كما تراجعت بشكل لافت الواردات من الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (-٧٦٨ مليون دولار)، ومعدّات النقل (-٧٠٣ ملايين دولار).

وفي ما يخصّ الكميات المستوردة، فقد سجّلت أيضاً تراجعاً موازياً بنسبة ٣٠,٤٪ بحيث بلغ حجمها ١٣٤٧٥ ألف طن في العام ٢٠٢٠، مقابل ١٩٣٥١ ألف طن في العام الذي سبق.

ويُعتبر هذا المنحى المُستجدّ أو الجديد في الواردات السلعية منحىً إيجابياً، على الرغم من ارتباطه الوثيق بالأزمة المالية التي يعيشها لبنان، إذ من المفيد والمطلوب أن يضبط لبنان فاتورة الإستيراد إلى أقصى حدّ، بعد أن شكّلت في السنوات الماضية نقطة ضعف كبيرة للإقتصاد واستنزافاً للإحتياطيات أو للموجودات السائلة بالعملة الصعبة، خصوصاً وأن جزءاً هاماً من المستوردات المدعومة، ومنها المشتقات النفطية، كما تؤكده كلّ الوقائع والمشاهدات، كانت تُهرَّب إلى سوريا نظراً لتسيّب الحدود الخاضعة لسيطرة قوى خارج سلطة الدولة.

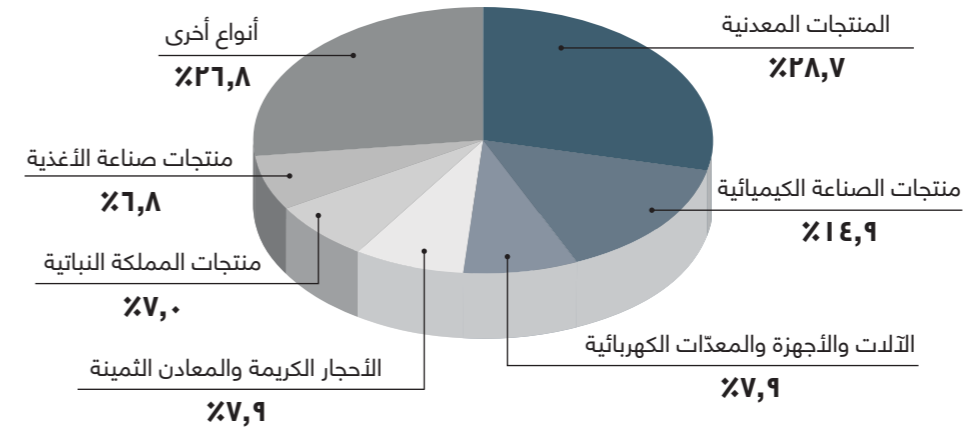
الواردات السلعية

	2017	2018	2019	2020
القيمة- مليون دولار	19582	19980	19239	11310
نسبة التغيّر- %	+2.4	+2.0	-3.7	-41.2
الكميات- ألف طن	18975	15855	19351	13475
نسبة التغيّر- %	+0.2	-16.4	+22.0	-30.4

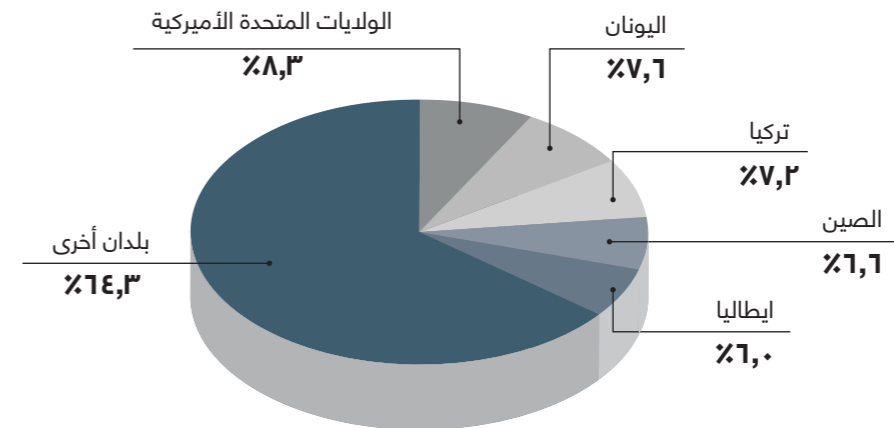
المصدر: المركز التلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيان أدناه توزّع الواردات السلعيّة بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠٢٠.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام 2020



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعيّة اللبنانيّة - الحصّة من المجموع في العام 2020



الصادرات السلعية

6 - 05

على صعيد آخر، تراجعت قيمة **الصادرات السلعية** بمقدار بسيط إلى ٣٥٤٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٠، مقابل ٣٧٣١ مليون دولار في العام ٢٠١٩، أي بقيمة ١٨٧ مليون دولار ونسبة ٥,٠%. وبذلك، تكون الصادرات السلعية قد سجّلت أداءً جيّداً في العام ٢٠٢٠ كما في العام ٢٠١٩ مُقتربةً من عتبة الأربعة مليارات دولار في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات الـ٣ مليارات دولار في فترة السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨. توازياً، سجّلت الكمّيات المصدّرة ارتفاعاً نسبته ١٢,٦% في العام ٢٠٢٠ حيث بلغت ١٨٨٩ ألف طن مقابل ١٦٧٧ ألف طن في العام الذي سبق.

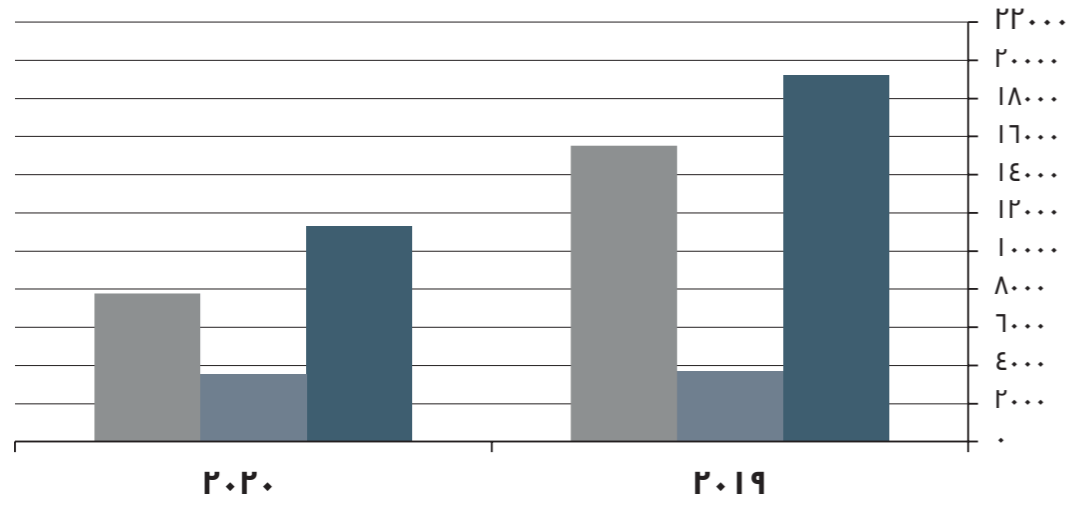
الصادرات السلعية

2020	2019	2018	2017	
3544	3731	2952	2844	القيمة- مليون دولار
-5.0	+26.4	+3.8	-4.5	نسبة التغيّر- %
1889	1677	1840	1937	الكمّيّات- ألف طن
+12.6	-8.9	-5.0	+16.8	نسبة التغيّر- %

المصدر: المركز التلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدّرت إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٠. وتُفسّر فوارق الأسعار نتيجة انخفاضها في لبنان بسبب تدنيّ كلفة العمالة، تحسّن القدرة التنافسيّة للسلع اللبنانية في الأسواق الخارجية، ما جعل الصادرات تحافظ على حجمها بل وتزداد.

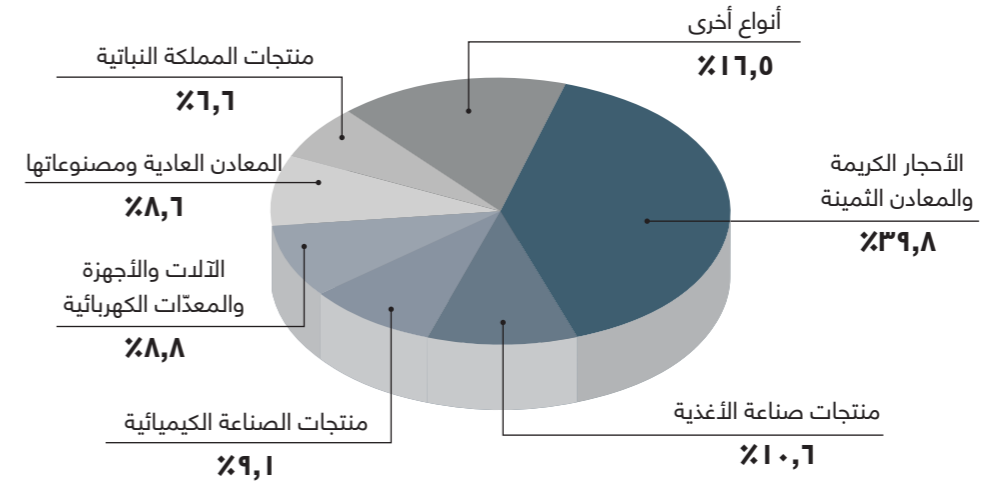
تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



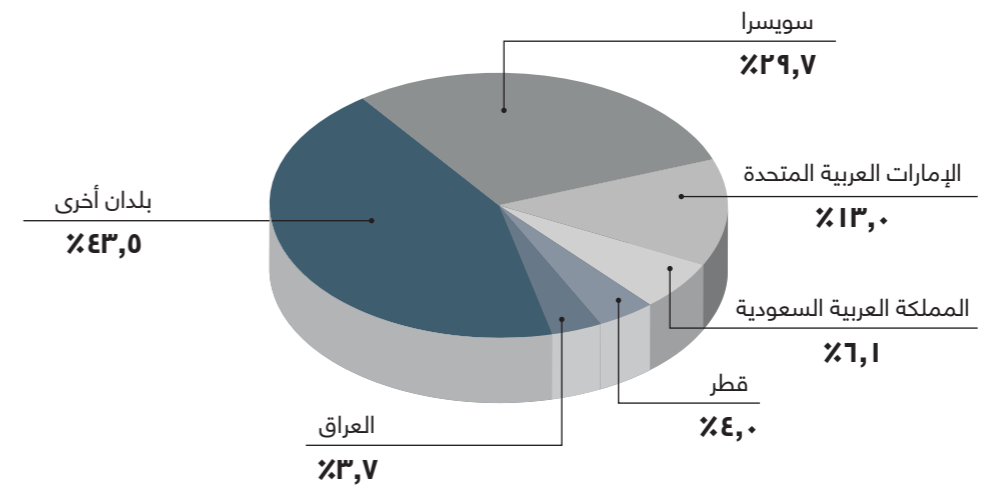
عجز الميزان التجاري
الصادرات السلعية
الواردات السلعية

المصدر: المركز التلي الجمركي

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام 2020



أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام 2020



06 - 1

الموجودات والمطلوبات

في نهاية العام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ما يوازي ٢٨٣٤٧٤ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٨,٠ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، مقابل ٣٢٦٧٩٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ (٢١٦,٨ مليار دولار) أي بتراجع نسبته ١٣,٣٪ في ظل استمرار الأزمة السياسية والإقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد.¹²

06 - 2

ويعرض الجدول أدناه حصة بنود **مطلوبات المصارف التجارية** من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وفي نهاية العام ٢٠٢٠، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٥٩,٤٪ من إجمالي الميزانية وودائع القطاع الخاص غير المقيم ١٤,٥٪ والأموال الخاصة ١٠,٦٪ والتزامات القطاع المالي غير المقيم ٣,٥٪ وودائع القطاع العام ٢,٩٪ والمطلوبات الأخرى ٩,٠٪¹³.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2020		2019		2018	
	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة
ودائع القطاع الخاص المقيم	59,4	168519	58,3	190566	54,7	205859
ودائع القطاع العام	2,9	8264	2,3	7379	1,7	6445
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	14,5	41233	15,0	48920	15,1	56870
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	3,5	9924	4,1	13310	3,7	13961
الأموال الخاصة	10,6	30045	9,6	31240	8,1	30383
مطلوبات أخرى	9,0	25489	10,8	35382	16,6	62579
المجموع	100,0	283474	100,0	326797	100,0	376097

المصدر: مصرف لبنان

06 - 3

الودائع

في نهاية العام ٢٠٢٠، وصلت **قاعدة الودائع**، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢١٨٠١٦ مليار ليرة (ما يعادل ١٤٤,٦ مليار دولار) مقابل ٢٤٦٨٦٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٣,٨ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩. بذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة ١١,٧٪ وبمقدار ٢٨٨٤٩ مليار ليرة أو ١٩١٣٧ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ بعد انخفاضها بنسبة ٨,٣٪ وبقيمة ٢٢٣٠٩ مليارات ليرة (ما يوازي ١٤,٨ مليار دولار) في العام ٢٠١٩. وبلغ مجموع انخفاض الودائع للعامين ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما يقارب ٣٤ مليار دولار. ويعود ذلك إلى سببتين رئيسيتين يتمثل أولهما بكثافة السحوبات النقدية بالليرة والعملات الأجنبية من المصارف، على الرغم من السقوف الموضوعية، وتخزينها في المنازل، ويقدرها مصرف لبنان حالياً بما لا يقل عن عشرة مليارات دولار بين عملة وطنية وعمليات أجنبية. ويعود الجزء الأهم من انخفاض الودائع إلى إطفاء ديون القطاع الخاص حيث يُظهر جدول التسليفات في فقرة التوظيفات أدناه تراجعها بمقدار ٢٣,٢ مليار دولار. ويُستنتج من هذه الأرقام أن الودائع التي خرجت من لبنان ذات حجم متدنٍ، ومن المحتمل أن تكون قد نتجت عن تسهيل محافظ استثمارية واستثمارات مباشرة.

06 - 4

في تفصيل انخفاض **ودائع القطاع الخاص** بحسب نوع العملة، يتضح تراجع الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة ١٦٣٣٩ مليار ليرة وبنسبة ٢٨,٣٪ في العام ٢٠٢٠ والذي يعود في جزء منه إلى عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار على غرار ما شهدته أيضاً العام ٢٠١٩، وذلك تحوّطاً لهبوط قيمة النقد الوطني، كما إلى اقتناء الأموال في المنازل، وكذلك تراجع الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة ١٣٤٩٤ مليار ليرة وبنسبة ٧,٤٪، لإخراجها من القطاع على شكل شيكات مصرفية بغية شراء عقارات أو إطفاء ديون أو تخزينها حتى بغية تحويلها إلى دولار ورقي. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص بدرجة كبيرة إلى ٨٠,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (وهي الأعلى منذ ١٣ سنة) مقابل ٧٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و ٧٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

12 إبتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمعايير التقاص بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 «اللدوات المالية: العرض» والإفصاح عن تقاص الأصول المالية والمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، أجرت المصارف تقاص بين القروض الممنوحة لها من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وتوظيفاتها المقابلة بالليرة اللبنانية لدى مصرف لبنان والتي تحمل آجال الإستحقاق نفسها. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كلاً من إجمالي الموجودات/المطلوبات وودائع المصارف لدى مصرف لبنان والمطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس.

13 تجدر الإشارة إلى أن «المطلوبات الأخرى» بدأت تزداد منذ أيار 2016 بوجه خاص واستمرّ ارتفاعها في السنوات الثلاث التالية نتيجة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف. وكانت أحجام هذه العمليات كبيرة لاحتواء الضغوط على الوضع النقدي مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والمالية وما رافقها من موجة إشاعات طالت الليرة اللبنانية. ونشير إلى أن «المطلوبات الأخرى» تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنترنت بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

على صعيد آخر، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٧,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٩) وحصة القطاع الخاص غير المقيم ١٨,٩٪ (١٩,٨٪) تبعاً وتلك العائدة للقطاع العام ٣,٨٪ (٣,٠٪) تبعاً. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠.

توزّع ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية

مليون د.أ.	نهاية كـ 2018	نهاية كـ 2019	نهاية كـ 2020	التغيّر 2018/2019	التغيّر 2019/2020
ودائع المقيمين	136556	126412	111787	-10144	-14625
- بالليرة	46896	34950	25061	-11946	-9889
- بالعملة الأجنبية	89660	91462	86726	+1802	-4735
ودائع غير المقيمين	37724	32451	27352	-5273	-5099
- بالليرة	4312	3140	2257	-1172	-883
- بالعملة الأجنبية	33412	29311	25095	-4101	-4216
مجموع الودائع	174280	158863	139140	-15417	-25193
- بالليرة	51208	38090	27318	-13118	-10772
- بالعملة الأجنبية	123072	120773	111822	-2299	-8951

المصدر: مصرف لبنان

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٦,٠٪ من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول ٢٠٢٠ موزعة على ٤٨,٤٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٤,٠٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على ٥١,٦٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

ويبيّن تركّز الودائع حسب الشرائح أن الودائع التي تقلّ قيمتها عن ما يوازي ٥ ملايين ليرة تعود إلى ٦٠٪ من إجمالي عدد الحسابات وتشكّل حصتها ٠,٦٪ فقط من مجموع قيمة الودائع، وتعود الودائع التي تفوق قيمتها ٣٠٠ مليون ليرة إلى حوالي ٥٪ من مجموع الحسابات فيما تشكّل حصتها ٧٢٪ من مجموع الودائع. أما الودائع التي تفوق قيمتها ٣٠٠٠ مليون ليرة فتعود إلى ٣,٣٪ تقريباً من عدد الحسابات وتمثل حوالي ٣١٪ من مجموع قيمة الودائع.

تركّز الودائع في القطاع المصرفي اللبناني حسب الشرائح (كما في 18 تموز 2020)

عدد الحسابات	الحصة %	قيمة مجموع الودائع (مليون د.أ.)	الحصة %
أقلّ من 5 ملايين ل.ل.	60.0%	845	0.6%
بين 5 و30 مليون ل.ل.	16.9%	4,185	3.0%
بين 30 و75 مليون ل.ل.	8.3%	7,073	5.1%
بين 75 و150 مليون ل.ل.	5.8%	10,770	7.7%
بين 150 و300 مليون ل.ل.	4.2%	15,325	11.0%
بين 300 و750 مليون ل.ل.	3.3%	26,403	19.0%
بين 750 و1500 مليون ل.ل.	1.0%	17,334	12.5%
بين 1500 و3000 مليون ل.ل.	0.4%	13,727	9.9%
بين 3000 و4500 مليون ل.ل.	0.1%	7,137	5.1%
بين 4500 و7500 مليون ل.ل.	0.1%	7,560	5.4%
بين 7500 و15000 مليون ل.ل.	0.1%	8,810	6.3%
بين 15000 و30000 مليون ل.ل.	0.0%	6,785	4.9%
بين 30000 و75000 مليون ل.ل.	0.0%	6,263	4.5%
بين 75000 و150000 مليون ل.ل.	0.0%	2,713	2.0%
أكثر من 150000 مليون ل.ل.	0.0%	4,180	3.0%
المجموع العام	100.0%	139,110	100.0%

استمرّ انخفاض معدلات الفائدة في العام ٢٠٢٠ والذي بدأ في كانون الأول ٢٠١٩ إنفاذاً للتعميم الوسيط لمصرف لبنان رقم ٥٣٦ تاريخ ١٩/١٢/٢٠١٩ (استتبعه بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٤ في ٢٠٢٠/٢/١٣)، وذلك في ظلّ القيود المطبّقة. وتراجع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع بالليرة من ٧,٣٦٪ في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٢,٦٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٠. وانخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار من ٤,٦٢٪ في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٠,٩٤٪ في كانون الأول ٢٠٢٠.

نذكر هنا أنّه حفاظاً على المصلحة العامة في الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمرّ بها البلاد، وبناءً على الصلاحيات التي تعود للحاكم بغية تأمين عمل مصرف لبنان استناداً إلى مبدأ استمرارية المرفق العام، أصدر مصرف لبنان تبعاً للتعميم رقم ١٤٨ المعروف بتعميم الـ ٣٠٠٠ دولار لصغار المودعين (أي الذين لا يتعدّى مجموع قيمة حساباتهم الدائنة كافة مهما كان نوعها أو آجالها لدى المصرف ٥ ملايين ليرة لبنانية أو ٣٠٠٠ دولار أميركي بتاريخ صدور هذا القرار) والتعميم رقم ١٥١ في نيسان ٢٠٢٠ ليتيح للعميل الذي يطلب إجراء أيّ سحبات من الحسابات أو من المستحقّات العائدة له بالدولار الأميركي أو غيرها من العملات الأجنبية قبض المبلغ ضمن الحدود المحدّدة من قبّل المصرف بقيمته الموازية بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق المعتمد في المنصّة الإلكترونية

الأموال الخاصة

عمليات الصرافة. واعتمد سعر ٣٩٠٠ ليرة للسحوبات من المصارف، وقد تمّ تمديد مفعول هذا التعميم لغاية أيلول ٢٠٢١ من خلال التعميم الوسيط رقم ٥٨١ الصادر في نهاية آذار ٢٠٢١.

٨ في نهاية العام ٢٠٢٠، بلغت **الأموال الخاصة** للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٣٠٠٤٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٩,٩ مليار دولار)، مقابل ٣١٢٤٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٩ (٢٠,٧ مليار دولار)، أي بتراجع نسبته ٣,٨٪ قياساً على العام ٢٠١٩ بعد أن شهدت ارتفاعاً بلغت نسبته ٢,٨٪ في العام ٢٠١٩. وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢٠، شكّلت الأموال الخاصة ١٠,٦٪ من إجمالي الميزانية (٩,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩)، و٥٥,١٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٤١,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩). تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية، وقد شكّلت ٦,٧٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٦,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩).

من شأن انكشاف المصارف المتزايد على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملات الأجنبية (بين يورونديز وشهادات إيداع لدى مصرف لبنان وودائع لدى مصرف لبنان)، وكذلك تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص، أن يهدّد رساميل المصارف، ما يفسّر طلب المصرف المركزي من هذه الأخيرة زيادة رساميلها الخاصة بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٣٢. ويهدف التعميم المذكور إلى التعامل مع أزمة السيولة بالعملات الأجنبية على المدى القصير، كما إلى تعزيز ملاءة المصارف لمواجهة تزايد الديون غير المنتجة وتوسيع هامش الأمان في حال تطبيق التخفيض الدفترية.

وكما تمّ ذكره داخل الإطار في فقرة السياسة النقدية، فقد جرى تعديل التعميم الأساسي رقم ٤٤ من خلال التعميم الوسيط رقم ٥٦٧ الصادر في ٢٠٢٠/٨ ليطلب من المصارف زيادة أموالها الخاصة، خلال مهلة حدّها الأقصى ٢٠٢٠/١٢/٣١، بنسبة ٢٠٪ من حقوق الأسهم العادية كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، وذلك عبر أدوات جديدة من أي نوع من الأدوات الرأسمالية بالعملات الأجنبية التي يمكن قبولها ضمن مختلف فئات الأموال الخاصة المحدّدة. بالإضافة إلى ذلك، برز التعميم رقم ١٥٤ المتعلّق بإجراءات استثنائية إعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، ليطلب من المصارف وخلال مهلة تنتهي في ٢٠٢١/٢/٢٨ تكوين حساب خارجي حرّ من أيّ التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ، في أيّ وقت، عن ٣٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في ٢٠٢٠/٧/٣١.

توظيفات القطاع المصرفي

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠، انخفضت حصة كلّ من التسليفات للقطاع الخاص إلى إجمالي التوظيفات إلى ١٧,٠٪ والقطاع العام إلى ١١,٢٪ والموجودات الخارجية إلى ٧,٥٪ مقابل ارتفاع توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إلى ٥٨,٧٪ من الإجمالي كما يُظهره الجدول أدناه.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

2020		2019		2018		
القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	
168142	59,3	178208	54,5	197138	52,4	موفورات
166477	58,7	177468	54,3	196288	52,2	منها: ودائع لدى مصرف لبنان
48288	17,0	66627	20,4	78796	21,0	تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)
31745	11,2	43240	13,2	50651	13,5	تسليفات للقطاع العام
21141	7,5	26534	8,1	37990	10,1	موجودات خارجية
7110	2,5	10202	3,1	18074	4,8	منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم
6235	2,2	8400	2,6	10728	2,9	تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم
2445	0,9	2413	0,7	2671	0,7	أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم
11713	4,1	9775	3,0	8851	2,4	قيم ثابتة وموجودات غير مصنّفة
283474	100,0	326797	100,0	376097	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

بلغت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ٥٤٥٢٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ٧٥٠٢٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، لتسجّل بالتالي تراجعاً بنسبة ملحوظة بلغت ٢٧,٣٪ مقابل تراجع قاربت نسبته ١٦,٢٪ في العام ٢٠١٩، عاكسةً الإنكماش الحادّ في الحركة الإقتصادية والنشاط المصرفي وتسديد الديون مقابل الودائع.

وقد شكّلت **التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم**، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١١,٤٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ (١١,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و ١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨).

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ١٩,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ٢٨,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٩ و ٣٣,٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٨، فيما ارتفعت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى ٥٣,٥٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ من حوالي ٤٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و ٣٥,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة ٦,٢٪ في العام ٢٠٢٠ (١٤,٨٪ في العام ٢٠١٩)، وتراجع التسليفات بالعملة الأجنبية بنسبة ٣٧,٠٪ في العام ٢٠٢٠ (١٦,٨٪ في العام ٢٠١٩)، تراجع معدّل دولرة التسليفات ليصل إلى ٥٩,٦٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ (وهي أدنى نسبة لها) مقابل ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

عرفت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة منحىً انخفاضياً في العام ٢٠٢٠ بعكس العام الذي سبق. فقد انخفض متوسط الفائدة المدينة على الدولار من ١٠,٨٤٪ في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٦,٧٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٠. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد تراجع من ٩,٠٩٪ إلى ٧,٧٧٪ في التاريخيّين المذكورين على التوالي.

توزّع تسليفات القطاع الخاص في المصارف التجارية

التغيير 2019/2020	التغيير 2018/2019	نهاية كـ 2020	نهاية كـ 2019	نهاية كـ 2018	مليون د.أ.
-12165	-8072	32032	44197	52269	التسليفات للمقيمين
-802	-2631	13051	13853	16484	- بالليرة
-11364	-5440	18981	30345	35785	- بالعملات الأجنبية
-1436	-1545	4136	5572	7117	التسليفات لغير المقيمين
-157	-78	1563	1720	1798	- بالليرة
-1279	-1466	2573	3852	5318	- بالعملات الأجنبية
-13601	-9617	36168	49769	59386	مجموع التسليفات
-959	-2710	14614	15573	18283	- بالليرة
-12643	-6906	21554	34197	41103	- بالعملات الأجنبية

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي ٣١٧٤٥ مليار ليرة مقابل ٤٣٣٤١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩، مسجّلةً بذلك تراجعاً بنسبة ٢٦,٦٪ في العام ٢٠٢٠ و ١٤,٦٪ في العام ٢٠١٩.

12 - 06

الموجودات الخارجية

وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٢٠٧١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ إلى ١٧٢٦٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠. وفي ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد انخفضت من ١٣٨١٦ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٩ إلى ٩٣٩١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠.

نتيجةً لذلك، ارتفعت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة من ٥١,٨٪ من إجمالي تسليفاتها لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٩ إلى ٥٥,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٠. في المقابل، انخفضت حصّة التسليفات بالعملة الأجنبية من ٤٨,٢٪ إلى ٤٤,٦٪ في نهاية التاريخيّين على التوالي.

بلغت ودائع المصارف التجاريّة لدى المصارف المراسلة ٤,٧ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٦,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٩، لتكون بذلك قد تراجعت بنسبة ملحوظة بلغت ٣٠,٣٪ في العام ٢٠٢٠ و ٤٣,٦٪ في العام ٢٠١٩.

وتراجعت نسبة هذه الودائع إلى ٤,٣٪ من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف مقابل ٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩. وتجدر الملاحظة أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة قد انخفضت بحيث باتت قيمتها، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، -١,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ و -٢,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل ٢,٧+ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨.

13 - 06

الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام ٢٠٢٠، بلغت ودائع المصارف التجاريّة لدى مصرف لبنان ١٦٦٤٧ مليار ليرة وما يعادل ١١٠,٤ مليارات دولار موزّعة بنسبة ٧٥٪ بالعملات الأجنبية و ٢٥٪ بالليرة اللبنانية مقابل ١٧٧٤٦٨ مليار ليرة (١١٧,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ٦,٢٪. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف والودائع الحرة بالليرة والدولار، بالإضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة ٤٥٢١١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٤٨٠٤٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ فيما بلغت الشهادات بالدولار ٢٢,٥ مليار دولار و ٢٢,٧ ملياراً على التوالي.